



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/38/816

S/16588

25 May 1984

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والثلاثون
البند ٤١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه النص الكامل لرد حكومة جمهورية قبرص وآرائها وتعليقاتها ، المؤرخة
في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، على استطلاع الرأي الموجه من سعادتك إلى حكومتني وإلى الجانب
التركي في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٣ .

إن سجل الجانب التركي الذي يتضمن ارتكاب الانتهاكات الصارخة وعدم تنفيذ القرارات
العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن مسألة قبرص ، مقرونا برفضها مبادرتكم الأخيرة واستطلاع
الرأي الموجه منكم والمؤرخ في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٣ ، أمران متوافقان مع سياسة التقسيم المنتظمة
التي تنتهجها أنقرة ومع تقويض جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي وعادل
لمشكلة قبرص .

وترى حكومة جمهورية قبرص أن من الملائم ومن اللازم جعل ردّها الإيجابي والبنّاء على استطلاع
الرأي الموجه منكم ، أمراً معلوماً تام العلم لدى أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الجمعية العامة ، وتحقيقاً
لهذا الهدف ، سوف يكون من دواعي التقدير أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة والرد المرفق بها على
استطلاع الرأي الموجه منكم ، بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، فسي
أطّار البند ٤١ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كونستانتين موشوتاس

سفير

الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

المرفق

نصرد حكومة جمهورية قبرص وآرائها وتعليقاتها المؤرخة
في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، على المذكرة المساعدة
من الأمين العام المؤرخة في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٣

تشير حكومة جمهورية قبرص الى استطلاع الرأي الموجه من الأمين العام والوارد في المذكرة المسلمة الى وزير الخارجية في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٣، كما أنه في ضوء التفسيرات والابضاحات التي قدمها الأمين العام الى رئيس الجمهورية في نيويورك في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، يشرفها أن تذكر ما يلي :

(١) ان الاشتراك الشخصي من جانب الأمين العام أمر يلقى الترحيب والقبول ؛
(٢) ان المنهجية المقترحة من الأمين العام، عن طريق استخدام مؤشرات على شكل استطلاع بغية التوصل الى صفة شاملة، هي الأخرى أمر مقبول ؛

(٣) اتساقا مع تفكير الأمين العام، على النحو الذي أعرب عنه خلال الاجتماع المعقود مع الرئيس في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، يرى ان من المفيد تقديم بعض تعليقات عامة الى الأمين العام بشأن المؤشرات الواردة في الاستطلاع وبعض آراء قد تكون عوناً للأمين العام لدى صياغة مؤشرات أخرى (ترد هذه التعليقات في وثيقة مستقلة) . ويؤكد الجانب القبرصي اليوناني استعداداً مرة أخرى للمشاركة في المحادثات المشتركة بين الطائفتين حالما يرى الأمين العام أن من الملائم إعادة عقدها وفقاً أيضاً لما أوضحه .

ومن المتفق عليه أنه لدى اتباع هذه المنهجية بحثاً عن حل للمشكلة القبرصية، فان قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيين العاليين المستوى تظل هي الأساس الذي تقوم عليه المفاوضات والذي سوف يستند اليه الحل، وان انسحاب قوات الاحتلال التركية يشكّل أساساً جوهرياً لحل المشكلة القبرصية .

وان حكومة جمهورية قبرص لتحدوها الرغبة الصادقة في كفاية النجاح للجهد الذي يبذله الأمين العام، وتعرب عن اعتقادها بأن الأمين العام سوف يعتمد الى تكثيف درجة المشاركة الشخصية من جانبها .

وتود حكومة جمهورية قبرص أن تؤكد من جديد بالغ تقديرها للاهتمام الفعلي المستمر الذي يبديه الأمين العام بحل المشكلة القبرصية، وأن تتعهد بالتعاون بنهضة صادقة .

الآراء والتعليقات

أولا - تعليقات عامة بشأن المؤشرات الواردة في الاستطلاع الموجه من الأمين العام

١- السلطة التنفيذية

ألف - تتصور المؤشرات، وفقا لصورتها الحالية، ازدواج المهام فيما يتعلق بالأجهزة الاتحادية والأجهزة المحلية . ونظرا لأنه قد تم التوصل الى اتفاق على أن تكون قبرص جمهورية اتحادية، فإنه يرى انه ينبغي ، كما تقضي القاعدة في حالة الاتحاد، أن تكون مهام الأجهزة الاتحادية مستقلة عن مهام الأجهزة المحلية . وينبغي على وجه الخصوص ألا يتولى الرئيس الاتحادى ونائب الرئيس الاتحادى أية مناصب محلية أو غيرها . وبناءً على ذلك، ينبغي أن يقوم انتخابهما على أساس عملية انتخابية مستقلة عن العملية المطلوبة للمنصب المحلى .

باء - يرى الجانب القبرصي أنه، بالإضافة الى نسبة تمثيل الطائفتين في السلطة التنفيذية، فإن من المهم بالقدر نفسه وجوب أن تكون عملية اتخاذ القرارات على صورة لا تؤدي الى حدوث مآزق أو الى تعطيل الدولة عن أداء مهامها بصورة سلسة . والجانب القبرصي اليوناني على استعداد لقبول نسبة عضوية للطائفة القبرصية التركية تزيد عن النسبة التي تدل عليها نسبة السكان (٨٥ : ٢٠ ، القبارصة اليونانيون : القبارصة الأتراك) شريطة كفاية العملية المذكورة أعلاه . ومن المقبول أن يكون هناك ترتيب تتألف السلطة التنفيذية الاتحادية بمقتضاء من الرئيس الاتحادى ونائب الرئيس الاتحادى والوزراء الاتحاديين على أن تكون النسبة ٧٠ : ٣٠ ، أى القبارصة اليونانيون الى القبارصة الأتراك .

جيم - أى نظام للتناوب محفوف ، في جملة أمور، بصعوبات خطيرة وسوف يؤدي الى استحالة ممارسة الحكم ، ومن ثم فهو غير مقبول .

دال - ان الجانب القبرصي اليوناني على اقتناع بأن نظام الرئيس / نائب الرئيس هو أكثر النظم ملائمة لقبرص .

٢- السلطة التشريعية

التمثيل النسبي ، بمعنى أن الطائفتين سوف تمثلان في المجلس التشريعي الأدنى على أساس نسبة السكان ، يعتبر عنصرا جوهريا وهاما .

أما فيما يتعلق بالتمثيل في المجلس التشريعي الأعلى ، فإن الجانب القبرصي اليوناني على استعداد للنظر في جعل مستوى تمثيل الطائفة القبرصية التركية يفوق بكثير ما تدل عليه نسبة السكان (٨٥ : ٢٠ ، القبارصة اليونانيون : القبارصة الأتراك) ، اذا كان ما سيجرى توفيره من السلطات والمهام وآليات حل المشاكل المستعصية، على نسق لا يعرقل العملية التشريعية .

ومن المفترض أن انتخاب أعضاء المجلس التشريعي الأعلى ليس أمراً مستبعداً .

٣- الأراضي

ان الأساس المتفق عليه لحل مسألة الأراضي ، وفقاً لما ورد في المبادئ التوجيهية الملخصة في شباط/فبراير ١٩٧٧ ، يوصي الى اعطاء نسبة مئوية أقل من ٢٣ في المائة للمقاطعة القبرصية التركية . وهناك اعتبار هام آخر يتعلق بالحل العادل لمسألة الأراضي ، هو أن المنطقة المعترزم جعلها ضمن أراضي المقاطعة القبرصية اليونانية تكفل عودة معظم الأشخاص المشردين القبارصة اليونانيين بحيث يصبحون خاضعين للإدارة القبرصية اليونانية . ومع ذلك فإن نسبة الـ ٢٣ في المائة يمكن قبولها بوصفها أساساً للمفاوضات ، شريطة استيفاء الشرط المذكور أعلاه .

وما زال هناك تمسك بأولوية موضوع إعادة التوطين في أروشا ، على النحو الوارد في الاتفاق العالي المستوى الملخص في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ .

ثانياً- الآراء المتعلقة بالمؤشرات الأخرى

١- أساليب تنفيذ الحريات الثلاث

ان الحريات الثلاث (حرية الحركة وحرية الاستيطان وحق الملكية) : هي من حقوق الانسان ذات التطبيق العالمي . وينبغي لأية مؤشرات تتعلق بهذه الحريات الثلاث ألا تبطلها أو تقيدّها ، بل ان تتعلق فقط بالتغلب على صعوبات عملية معينة تعترض تنفيذها .

٢- سلطات وسهام الحكومة الاتحادية

ان نطاق سلطات وسهام الحكومة الاتحادية أمر هام لتحديد العلاقة بين السلطة التنفيذية الاتحادية والمحلية وعملية اتخاذ القرار على الصعيد التشريعي ؛ وتشيل الطائفتين في الأجهزة الاتحادية ، ولمناقشة وسائل منع التجاوز واقامة التوازن ، ومن ثم يلزم النظر في هذه السلطات والمهام في مرحلة مبكرة .

٣- وسائل منع التجاوز واقامة التوازن

نظراً لأن المقاطعات تمنح في إطار أي اتحاد قدراً كبيراً من الحكم الذاتي ، ينبغي الحد من وسائل منع التجاوز واقامة التوازن على الصعيد الاتحادي وأن تكون من طبيعة

لا تعرقل أداء أجهزة الحكومة الاتحادية لمهامها أداء سلسا وألا تؤدي الى حدوث مآزق أو مشاكل مستعصية . وهذا أمر هام بصورة خاصة حيث أن سلطات ومهام الأجهزة الاتحادية في أي اتحاد ، هي التي تصون وحدة الدولة ؛ ومن ثم فإن هذه المهام اذا أصابها الاضطراب ، أصبحت الدولة تواجه خطر التفكك . وينبغي لأية آليات يجسرى تصميمها أن تحل على وجه السرعة ما قد ينشأ من مشاكل .

٤- السلطة القضائية

نظرا لأن الخلافات بشأن هذه المسألة ليست كبيرة، فإن الأمل معقود على أن اجراء مزيد من المناقشة سوف يقضي على الخلافات القائمة .

٥- المسائل الاقتصادية

أعلن الجانب القبرصي اليوناني بالفعل أن السياسة الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية قبرص الاتحادية ينبغي أن تكفل لجميع مواطني قبرص مستوى متساويا في المعيشة وفرصا متكافئة للتقدم والنمو والرفاهة، وأعربت عن رغبتها في انشاء أجهزة ملائمة لتنفيذ هذه السياسة لصالح السكان بأكملهم . لذا فإن المساعدة الاقتصادية سوف تقدم الى المناطق القليلة النمو من الناحية الاقتصادية .

وفضلا عن ذلك، فإن الجانب القبرصي اليوناني على استعداد لمناقشة تدابير (تصبح نافذة بعد الحل) ذات طبيعة انتقالية مؤقتة فيما يتعلق بالاقتصاد .
ويؤمل أن أية مؤشرات بشأن هذا الموضوع سوف تكفل التقدم والتنمية الاقتصادية لقبرص بأكملها .

٦- بوجه عام

يعرب الجانب القبرصي اليوناني عن استعداده للتعاون مع الأمين العام في صياغة مؤشرات بشأن المسائل المذكورة أعلاه أو أية مسائل أخرى بروح ايجابية وبناءة، لمساعدة الأمين العام في بحثه عن حل على شكل صفقة شاملة، عن طريق الجهد الذي يبذله حاليا .

ثالثا - ملاحظات عامة

التعليقات المذكورة أعلاه تعليقات عامة . ويترتب على طبيعة الطريقة المتبعة أن آراء الجانب القبرصي اليوناني بشأن المؤشرات الحالية والمؤشرات الأخرى سوف تبلغ

على مراحل بناءً على طلب الأمين العام، ومن ثم فإن الآراء النهائية لا يمكن إبلاغها
الا عند نهاية عملية تقديم المؤشرات، نظراً للتقارب فيما بين المؤشرات، ونظراً لهدف
المبادرة الحالية المتمثل في التوصل الى "صفقة شاملة".
لذا، فإن الجانب القبرصي اليوناني قد يجد من اللازم أن يستكمل تعليقاته
وآرائه العامة في الوقت الملائم.
